العرب
الجمعة 2021/10/22
السنة 44 العدد 12217

الجزائر تنفتح على تركيا لإحياء صناعتها البتروكيماوية المتعثرة

التفاتة حكومية متأخرة للفرص المنسية في القطاع لدعم الموارد الشحيحة

هل تعتقد أن نهاية النفط عندنا اقتربت لدرجة نركب دراجات

وجهت الحكومة الجزائرية أنظارها إلى الفرص المهملة في صناعة البتروكيماويات المنسية طيلة عقود أملا في تعزيز دورها في تنمية الاقتصاد المحلي المتعثر، في ظل تضاؤل هوامش البلد في تحقيق إيرادات أكبر من صادرات النفط والغاز رغم تعافي الأسواق العالمية مؤخرا.

الجزائر – أعاد مشروع الصناعات البتروكيماوية المبرم بين الجزائر وتركيا، الحديث في الدوائر الاقتصادية عن تجدد رهان السلطة الجزائرية على هذا القطاع الذي ظل منسيا لسنوات بغية الاستفادة من الثروة النفطية السائرة نحو التقلص التدريجي وأيضا للقطع مع حالة التردّد بشأن تطوير هذا المجال.

وتأتي الالتفاتة الحكومية المتأخرة لهذه القطاع بعد أن أدركت أنه لم يعد ثمة متسع من الوقت حتى تحسّن الأوضاع المالية للبلد في ظل تسارع تآكل احتياطاته النقدية.

وسبق لشركة سوناطراك النفطية المملوكة للدولة الإعلان عن إطلاق مشروعات محلية من هذا النوع، لكنها ظلت معطلة لأسباب فنية وحتى سياسية لأن السلطة لم تحسم في مسألة الشراكات الأجنبية.

محمد عرقاب

نتفاوض مع شركات الطاقة العالمية لإطلاق مشاريع بتروكيماوية

فرحات آيت علي

الشراكات الأجنبية السابقة بالقطاع كانت مدمرة للاقتصاد الجزائري

وأولى البرنامج الحكومي للرئيس عبدالمجيد تبون أهمية قصوى لإعادة إحياء قطاع البتروكيماويات لتوفير مصادر تمويل جديدة للاقتصاد المحلي، الذي تضرر بسبب تذبذب الأسعار الدولية والجائحة الصحية العالمية، وهو ما سيحيي آمالا جديدة لتجسيد مشروعات معطلة منذ سنوات لأسباب مختلفة فنية واستراتيجية.

وكان وزير الطاقة والمناجم محمد عرقاب، قد كشف أمام البرلمان على هامش عرض برنامج الحكومة للمرحلة المقبلة، أن "الحكومة شرعت في مفاوضات مع شركات الطاقة الأجنبية لإطلاق مشاريع كبرى في صناعة البتروكيماوية".

وهذا الأمر قد يكون تجسد في الإعلان خلال الأسابيع الماضية عن المشروع المشترك مع تركيا، الذي أقيم في مدينة جيهان، وأشرف على تدشينه كبار المسؤولين في البلدين، وعلى رأسهم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، حيث تم إبرام ثلاث اتفاقيات بين الطرفين، لإنجاز مشروع بتروكيماوي تساهم فيه سوناطراك بنسبة 34 في المئة.

وحدد عرقاب مجالات الاستثمار بالقطاع في تكسير النفتا وغاز البترول المسال بطاقة إنتاجية تصل إلى نحو مليون طن سنويا، عبر بناء سوناطراك وحدتين مخصصتين لإنتاج المواد البتروكيماوية اللازمة للصناعة المحلية.

وأوضح أن الوحدة الأولى طاقة إنتاجها تقدر بنحو 200 ألف طن سنويا من مادة ميثيل ثالثي بوتيل الإيثر في المنطقة الصناعية بأرزيو بمحافظة وهران.

أما الوحدة الثانية فتتمثل في مركب لإنتاج نحو 100 ألف طن سنويا من الكيل بنزان الخطي، وهي مادة أولية تستخدم في إنتاج مواد التنظيف والمبيدات في المنطقة الصناعية بمحافظة سكيكدة.

وفي مجال الشراكات الأجنبية، تحدث عرقاب عن مشروعين، الأول مع مجموعة سهيل بهوان العمانية، سيقام في بلدة أرزيو بوهران لإنتاج نحو 1.3 مليون طن سنويا من الأمونيا وقرابة 2.3 مليون طن من اليوريا.

وفضلا عن ذلك، سيتم إنشاء مصنع ثان تحت اسم "سورفارت" بالشراكة بين سوناطراك وشركة أو.أس.أي الهولندية للطاقة، والذي سينتج 1.1 مليون طن سنويا من اليوريا و1.5 مليون طن سنويا الأمونيا.

وساهم التقارب المسجل في العلاقات الجزائرية – التركية، بوجود نوايا كبيرة لاستقطاب الخبرات ورأس المال التركي ودعم أوجه الشراكة خاصة في المجال الصناعي، لاسيما في البتروكيماويات، حيث عرضت الحكومة الجزائرية على نظيرتها التركية عدة مشروعات في قطاع الطاقة والمناجم.

وفي هذا الشأن ذكرت وزارة الطاقة الجزائرية، عقب لقاء جمع عرقاب مع السفيرة التركية ماهينور أوزدمير كوكطاش، أن "الطرفين استعرضا علاقات التعاون والشراكة بين البلدين الموصوفة بالممتازة وآفاق تطويرها وتكثيف التعاون في مجالي الطاقة والمناجم مع استكشاف فرص الأعمال والآفاق المستقبلية للاستثمار".

وأضافت الوزارة في بيان "عرض الوزير على السفيرة التركية إمكانية تنفيذ استثمارات تركية في مجالات البحث والتنقيب عن النفط، وتطوير صناعة البتروكيماويات وإنتاج ونقل الكهرباء".

وتقول المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين إن "القيمة المضافة لبرميل النفط الخام بعد تكريره تحقق نحو 3 دولارات، فيما تبلغ 36 دولارا إذا تم تحويل النفط إلى بتروكيماويات أساسية كالأثيلين والبروبلين".

وتشير المنظمة في العديد من التقارير التي أصدرتها في السنوات الماضية إلى أن القيمة المضافة من صناعة البتروكيماويات ستتجاوز نحو 2600 دولار، إذا تم تحويله إلى منتجات نهائية ومتخصصة.

وفي السابق، عاش القطاع على وقع حالة من الغموض والتردد خلال السنوات الأخيرة، فرغم توجه الحكومات المتعاقبة منذ العشرية الأولى للقرن الحالي إلى إقامة صناعات بتروكيماوية ونفطية، ورصد سوناطراك لمخصصات مالية مهمة للاستثمار في القطاع، إلا أن مناخ الأعمال السائد لم يسمح بتجسيدها على الأرض.

ففضلا على محدودية الإمكانيات المالية والفنية لسوناطراك، الذراع النفطية للدولة، ساهم قانون المحروقات والاستثمار الأجنبي آنذاك في عزوف الشركات العالمية الكبيرة عن ضخ رؤوس الأموال في السوق المحلية، وهو ما دفع السلطة الجديدة في العام 2019 إلى القيام بمراجعة جذرية للقوانين وإطلاق محفزات وتدابير مشجعة لجذب رؤوس الأموال الخارجية.

وكانت سوناطراك منذ العام 2010 تعتزم إنجاز 4 مجمعات بتروكيماوية تصل قيمتها الإجمالية إلى حوالي 6 مليار دولار، لتعزيز مردود الإنتاج من النفط والغاز من خلال إنشاء مصافٍ في كل من تيارت وحاسي مسعود وسكيكدة والعاصمة الجزائرية بطاقة إنتاجية تفوق 10 ملايين طن سنويا.

لكن غياب استراتيجية واضحة في القطاع وعدم الاستقرار السياسي عطلا هذا النشاط لأسباب مختلفة، ولعل ما قاله وزير الصناعة السابق فرحات آيت علي بأن "الشراكة الأجنبية في الصناعات البتروكيماوية التي عرفتها الجزائر من قبل مدمرة للاقتصاد الوطني، بسبب غياب دراسات دقيقة حول الشريك الأجنبي الذي يصنع ويصدر لها نفس المادة"، دليل على ذلك.

وأكد آيت علي أن "مشاريع الصناعة البتروكيماوية التي تم إطلاقها في 2010 بشراكة أجنبية لم تحقق الأهداف، فمن المفروض أنها تقدم للجزائر تقنيات جديدة، عصرية ومهارة، لكن الواقع أثبت عدم تحقيق أي واحد منها، بل كانت سببا في تعطيل المشاريع في هذا المجال".

أبرز المشاريع المقترحة

- مساهمة سوناطراك بنحو 34 في المئة لبناء مصنع للبتروكيماويات في مدينة جيهان التركية
- إقامة وحدة بالمنطقة الصناعية بوهران لإنتاج 200 ألف طن سنويا من ميثيل ثالثي بوتيل الإيثر
- إنشاء مركب بالمنطقة الصناعية بسكيكدة لإنتاج نحو 100 ألف طن سنويا من الكيل بنزان الخطي
- شراكة مع مجموعة سهيل بهوان العمانية لبناء مصنع ينتج 3.6 مليون طن سنويا من مادتي الأمونيا واليوريا
- إقامة مصنع بالشراكة مع أو.أس.أي الهولندية للطاقة لإنتاج 2.6 مليون طن من الأمونيا واليوريا

واعتمدت الجزائر على تصدير النفط والغاز كمادة خام على مدار ستة عقود، رغم الانعكاسات الخطيرة لتذبذب الأسعار على مداخيلها من العملة الصعبة حيث تمثل عائداتها نحو 97 في المئة من إجمالي موارد البلد العضو في أوبك. ولم يتم الالتفات بجدية لصناعة البتروكيماويات رغم المحاولات المسجلة في سبعينات القرن الماضي.

وأعلنت سوناطراك العام الماضي عن خسائر بنحو 30 في المئة، وهو ما يعكس بوضوح حجم التحديات التي تواجهها لتطوير أعمالها في قطاع الطاقة.

وإلى جانب تذبذب الأسعار وتهاويها منذ 2014 قبل أن تعود إلى التعافي في الفترة الأخيرة، عرفت الشركة تراجعا في الإنتاج نزل تحت سقف المليون برميل يوميا.

كما أنها دخلت تحت طائلة الدول المرشحة لمغادرة النادي النفطي، مما حتم عليها على ما يبدو إعادة مراجعة سياساتها بهدف استغلال الاحتياطات المتاحة والاستفادة من صناعات نفطية وبتروكيماوية باتت تمثل ملاذا آمنا لوضعها الاقتصادي والطاقوي.

منظمة فاو تدعم تنمية الثروة البحرية في تونس

تونس – كثفت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) من دعمها لتونس من بوابة تنمية الثروة البحرية، التي تعتبر أحد المصادر للبلد لتحصيل العملة الصعبة من تسويقها في الأسواق الخارجية.

ويبرز دعم فاو عبر برنامج "تعزيز حوكمة مصايد الأسماك وتنميتها في تونس" لمساعدة الصيادين المحليين لتحويل السرطان الأزرق الذي شكل مشكلة كبيرة لهم حينما ظهر لأول مرة عام 2014 في خليج قابس إلى منتج قابل للتصدير وكذلك تطوير قدرات العاملين في القطاع وتعزيز مداخيلهم بشكل مستدام.

ولم يكن الصيادون يكترثون بهذا النوع من القشريات لكونه غير مطلوب في الأسواق المحلية ولعدم توفر الآليات الكافية لتصديره، كما أن السلطات لم تفكر بجدية في جعله موردا يدر أموالا على خزينة الدولة.

ولكن تكاثر السرطان الأزرق في سواحل البلاد الجنوبية تحول إلى ثروة إذ أثار انتباه وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري إلى فرص الاستثمار فيه خلال السنوات الأخيرة.

وانعكس هذا الاهتمام بشكل لافت هذا العام، حيث تشير إحصائيات فاو إلى أن تونس حققت عوائد بلغت 7.2 مليون دولار في الأشهر الخمسة الأولى من 2021 من تصدير أكثر من ألفي طن بعدما جنت في الفترة ذاتها العام الماضي عوائد بلغت 3.1 مليون دولار من تسويق 796 طنا في الخارج.

وكانت تونس قد صدّرت في العام 2016، وهو تاريخ بداية الاستثمار في السرطان الأزرق، قرابة 42 طنا فقط، لكن الصادرات تضاعفت عشر مرات في العام التالي.

ويقول المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري أحد هياكل وزارة الفلاحة أن التوجه المستقبلي يفرض إعادة النظر في الخطة التي تقوم على محاربة سلطعون البحر وإعادة تبويبه ضمن الثروات البحرية للدولة.

وأنشأت السلطات في 2019 مصنعا بجزيرة قرقنة التابعة لولاية صفاقس سرعان ما حرك النشاط الاقتصادي بالمنطقة حيث وفر نحو 50 فرصة عمل جديدة.

وتحوّلت استثمارات القطاع الخاص في مصانع إنتاج السرطان الأزرق من مجرد تعبئته وتجميده إلى تجهيز المنتجات المطبوخة من أجل التوسع في الأسواق الآسيوية والإيطالية والإسبانية وفي الأميركيتين.

7.2

مليون دولار عوائد تونس من تصدير السرطان الأزرق في أول 5 أشهر من 2021 وفق فاو

وذكرت وكالة الأنباء التونسية الرسمية أن بعض مصانع الأغذية في مدينة جرجيس جنوب البلاد تدرس إدراج السرطان الأزرق المطبوخ كأحد منتجاتها لدخول أسواق أخرى.

وقالت فاو في نشرة على منصتها الإلكترونية "في الواقع، حتى في تونس التي لم يكن فيها السلطعون طبقا تقليديا أو مكونا تقليديا في الطهي، ولكن هذا المنتج بدأ يظهر في الأكلات المحلية نظرا إلى توافره في الأسواق".

ورغم انخفاض استهلاك منتجات مصايد الأسماك خلال فترة الجائحة، فإن الصيادين في خليج قابس تمكنوا بفضل مساعدة منظمة فاو من تحويل هذا السرطان إلى تجارة مربحة، وفي تنويع مصادر دخلهم وفرصهم الاقتصادية.

ويعد السرطان الأزرق خامس أكثر أنواع السرطانات البحرية طلبا في الأسواق العالمية وهو يحظى بشعبية في دول آسيوية والولايات المتحدة وأستراليا.

موريتانيا تنشئ هيئة تموين للسيطرة على انفلات الأسعار

نواكشوط – أعلنت السلطات الموريتانية عن إنشاء كيان حكومي ستكون مهمته الأساسية السيطرة على غليان الأسعار، الذي تضرر منه المواطنون وخاصة الفئات ذات القدرة الشرائية الضعيفة بشكل غير مسبوق.

وذكرت وكالة الأنباء الموريتانية الرسمية أن الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني أصدر مرسوما يقضي بإنشاء هيئة للتموين، تحت اسم "مركزية الشراء وتموين السوق" هدفها ضبط أسعار المواد الأساسية في البلاد.

ولم تذكر الوكالة بالتدقيق تفاصيل حول بداية عملها أو الجهة الحكومية التي ستكون تابعة لها أو عدد أعضائها.

وشهدت أسعار المواد الغذائية بالبلد، الذي يعدّ الأضعف اقتصاديا بين دول المغرب العربي الخمس، ارتفاعا غير مسبوق في الأشهر الأخيرة، تتراوح بين 10 إلى 30 في المئة، مقابل تراجع القدرة الشرائية للمواطنين جراء تداعيات إجراءات الإغلاق الاقتصادي.

وعلى مدى الأشهر الأخيرة، سيطرت قضية ارتفاع الأسعار على اهتمامات الرأي العام في البلد، الذي يعيش قرابة 31 في المئة من سكانه البالغ عددهم 4 ملايين نسمة تحت خط الفقر، كما تشير إلى ذلك إحصائيات البنك الدولي.

وكان رئيس الحكومة محمد ولد بلال قد ترأس في أواخر الشهر الماضي اجتماعا ضم عددا من الوزراء لبحث أزمة ارتفاع الأسعار. وقد تم الإعلان عن تشكيل لجنة خاصة لمتابعة الأسواق ومدها بالوسائل العملية الكفيلة بتمكينها من القيام بالمهمة المسندة إليها.

وبعد أيام من ذلك، أعلن الغزواني عن استحداث آلية وطنية لاستيراد المواد والسلع الأساسية، وتوفيرها للمواطن بأسعار مناسبة، بعيدا عن المضاربات.

وفي نوفمبر الماضي، وصف البنك الدولي الاقتصاد الموريتاني بأنه "بالغ الحساسية للصدمات الخارجية كاضطراب أسعار المواد الأولية والظروف المناخية والأزمات السياسية".

وصنف البنك في تقريره السنوي موريتانيا ضمن الدول الأقل تطورا، حيث تحتل المرتبة 160 من أصل 189 دولة حسب الترتيب العام المعتمد على مؤشر النمو البشري.

وتكافح نواكشوط ضغوطا كبيرة تتمثل على وجه الخصوص في نسبة مديونية مرتفعة، وقد طالبت في وقت سابق من هذا الأسبوع خلال اجتماعات صندوق النقد الدولي، المانحين الدوليين بتخفيف عبء الديون وفوائدها.

بصل وفلفل وفجل.. سوق بالغ الحساسية لتقلبات في الاسعار العالمية